وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين

للعام 2025

bahrainmofne
www.mofne.gov.bh

أبريل 2026

المحتويات

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين 3

الاقتصاد العالمي والإقليمي 4

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين 8

الناتج المحلي الإجمالي 9

الأنشطة غير النفطية 10

الأنشطة النفطية 14

مؤشر أسعار المستهلك 15

مؤشر أسعار المنتج 17

المشاريع التنموية 18

الحساب الجاري 21

الاستثمار الأجنبي المباشر 25

سوق العمل 27

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي 29

عرض النقد 30

الائتمان والودائع المصرفية 31

الأسواق المالية 33

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي 34

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي 35

قائمة المصطلحات 38

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين
للعام 2025

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

بيانات أولية صادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (على أساس سنوي)

الناتج المحلي الإجمالي	الأنشطة غير النفطية	الأنشطة النفطية
▲ +3.5%	▲ +4.1%	▼ -0.3%

الأنشطة الاقتصادية الأكثر نمواً

(على أساس سنوي)

الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	أنشطة خدمات الإقامة والطعام	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	نشاط التشييد
▲ +6.4%	▲ +6.4%	▲ +5.6%	▲ +5.0%

أبرز المؤشرات الاقتصادية

(على أساس سنوي)

المساحة الإجمالية لرخص البناء الصادرة	إجمالي التحويلات المالية الإلكترونية	عدد زوار المبيت	السجلات التجارية النشطة
▲ +76.5%	▲ +12.7%	▲ +10.9%	▲ +6.9%

الأداء في التقارير العالمية

مؤشر الجاهزية الشبكية 2025	مؤشر بيئة الأعمال للمبتكرين 2026	مؤشر نضج الحكومة الرقمية 2025
الأولى عالمياً في تشريعات التجارة الإلكترونية	**الثالثة عالمياً** في الحوافز التجارية	**ضمن الفئة A عالميًا** في التصنيف العام

الاقتصاد العالمي والإقليمي

3.3%

تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي

644 ألف برميل يومياً

توقعات الطلب العالمي على النفط في العام 2026

الاقتصاد العالمي والإقليمي

الاقتصاد العالمي

أدت التصعيدات الأخيرة على المنطقة إلى ازدياد حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي. وقد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى حالة عدم اليقين في تقريرها المرحلي للتوقعات الاقتصادية، مشيرةً إلى الآثار السلبية المحتملة من جانب الطلب. وتتوقع المنظمة أن يبلغ النمو الاقتصادي العالمي 2.9% في العام 2026، مع ارتفاع طفيف بمقدار 0.1 نقطة مئوية ليصل إلى 3.0% في العام 2027. ومن جانب آخر، أشارت توقعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي من 2.9% في العام 2025 إلى 2.6% في العام 2026.

ويُعد إغلاق مضيق هرمز من أبرز المخاطر التي تهدد النمو الاقتصادي العالمي، حيث إنه من المتوقع أن يكون لذلك تأثير سلبي على التبادل التجاري السلع وذلك وفقاً لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتوقع المؤتمر أن تباطؤ نمو التبادل التجاري السنوي من 4.7% في العام 2025 إلى ما يتراوح بين 1.5% و2.5% في العام 2026.

ومن المرجح أن تؤثر التصعيدات الحالية على المنطقة بشكل أكبر على أسواق الطاقة. إذ تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاض الإمدادات العالمية من النفط بنحو 8 مليون برميل يومياً خلال شهر مارس، نتيجة تراجع الشحنات عبر مضيق هرمز إلى أقل من 10% من مستوياتها قبل الأزمة. ونتيجة لهذه التطورات، تجاوزت العقود الآجلة لخام برنت مستوى 100 دولار أمريكي للبرميل في مارس 2026، مع توقع استمرار تقلبات الأسعار على المدى القريب. وعلى مستوى العام 2026، تتوقع الوكالة نمو الإمدادات العالمية من النفط بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً لتصل إلى 107.2 مليون برميل يومياً في العام 2026، وهو أقل من مستوى التوقعات السابقة البالغة 2.4 مليون برميل يومياً في فبراير 2026. أما بالنسبة للاستهلاك، فمن المتوقع أن ينخفض الطلب العالمي على النفط من نحو 813 ألف برميل يومياً في العام 2025 إلى حوالي 644 ألف برميل يومياً في العام 2026.

وامتدت تقلبات أسعار العقود الآجلة للنفط الخام إلى الأسواق المالية العالمية نتيجة لتداعياتها على الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تأثير التضخم المحتمل. إضافة إلى ذلك، ارتفعت عوائد السندات الحكومية مدعومة بتوقعات تباطؤ ملحوظ في التيسير النقدي وذلك وسط آثار التضخم المحتملة والمخاطر المرتبطة بتدهور الأوضاع المالية.

أداء اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خلال العام 2025، حققت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متوسط نمو بنسبة 3.75% في ظل استمرارها في تطوير الأنشطة غير النفطية إلى جانب التخفيف التدريجي لقيود الإنتاج ضمن اتفاق مجموعة أوبك+.

المملكة العربية السعودية

وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء، حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 4.5% على أساس سنوي خلال العام 2025، مدفوعاً بارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 5.7% والأنشطة غير النفطية بنسبة 4.9%. وعلى مستوى الأنشطة غير النفطية، تصدرت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق النمو بنسبة 6.2%، تلتها أنشطة الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال بنسبة 6.1%، وأنشطة الكهرباء والغاز والمياه بنسبة 6.0%، وحقق قطاع الصناعة التحويلية نمواً بنسبة 4.8%.

أما خلال الربع الرابع من العام 2025، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 5.0% بالمقارنة مع الربع ذاته من العام 2024.

سلطنة عُمان

وفقاً لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.4% على أساس سنوي خلال العام 2025، مدفوعاً بارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 1.1% ونمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.1%. وعلى مستوى الأنشطة غير النفطية، تصدرت أنشطة الإقامة وخدمات الطعام النمو بنسبة 12.3%، تلتها أنشطة المعلومات والاتصالات بنسبة 5.3%، ثم خدمات النقل والتخزين بنسبة 3.6%، فيما حقق قطاع الصناعة التحويلية نمواً قدره 2.5%.

أما خلال الربع الرابع من العام 2025، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.3% على أساس سنوي.

دولة قطر

وفقاً لبيانات المجلس الوطني للتخطيط، وعلى الرغم من تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 0.5%، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد حقق نمواً بنسبة 2.6% على أساس سنوي خلال العام 2025، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.4%. وعلى مستوى الأنشطة غير النفطية، تصدرت

خدمات الإقامة والطعام النمو بنسبة 12.8%، تلاها قطاع التشييد بنسبة 12.6%، ثم أنشطة النقل والتخزين بنسبة 10.6%. كما سجل قطاع الصناعة التحويلية نمواً بنسبة 5.4%.

أما خلال الربع الرابع من العام 2025، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.0% على أساس سنوي.

دولة الإمارات العربية المتحدة

بحسب تقديرات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 5.6% على أساس سنوي خلال العام 2025، مدفوعاً بارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 6.1%، إلى جانب نمو الأنشطة النفطية بنسبة 4.1%. وعلى صعيد الأداء الاقتصادي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2025، أظهرت بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 5.1%، وسجلت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 6.1، وجاء هذا النمو مدعوماً بشكل رئيسي بنمو نشاط التشييد والبناء، الذي سجل نمواً بنسبة 8.7%، تلته أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية بنسبة 8.2% على أساس سنوي. كما حققت الأنشطة العقارية نمواً بنسبة 7.9% وسجل نشاط الصناعة التحويلية نمواً بنحو 6.9%.

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

3.5% على أساس سنوي

نمـو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2025

4.1% على أساس سنوي

نمـو الأنشـطة غيـر النفطية خلال العام 2025

-0.1% على أساس سنوي

انخفـاض نسـبة مؤشـر أسـعار المستهلك خلال العام 2025

1.8% على أساس سنوي

نمو رصيد قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2025

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً للبيانات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية للعام 2025، نما الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين بالأسعار الثابتة بنسبة 3.5% ليصل إلى 15,709.8 مليون دينار، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.1% والتي بلغت 13,484.0 مليون دينار بحريني، في المقابل، شهدت الأنشطة النفطية انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.3% لتصل إلى 2,225.8 مليون دينار بحريني.

أما بالنسبة للأسعار الجارية، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 18,411.1 مليون دينار بحريني خلال العام 2025، محققاً نمواً بنسبة 3.7%. وبلغت قيمة الأنشطة غير النفطية 16,049.0 مليون دينار بحريني، لتشهد نمواً بنسبة 5.3%. فيما تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 5.7% لتصل إلى 2,362.1 مليون دينار بحريني، نتيجة لتراجع أسعار النفط العالمية في العام 2025.

وخلال الربع الرابع من العام 2025، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 4.6% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي، مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 7.4%، في حين تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 12.3%. وبالنسبة للأسعار الجارية، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 5.1%، حيث سجلت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 7.9%، فيما تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 14.3% على أساس سنوي.

	2023 فعلية	2024 فعلية	2025 أولية
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	3.9%	2.9%	3.5%
الأنشطة غير النفطية	5.0%	4.0%	4.1%
الأنشطة النفطية	-2.4%	-3.3%	-0.3%
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	-0.6%	2.2%	3.7%
مؤشر أسعار المستهلك	0.1%	0.9%	-0.1%
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.8%	4.8%	5.8%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الأنشطة غير النفطية

بلغت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 85.8% للعام 2025. وواصلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين تصدرها كأكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة مساهمته 17.6%. وجاء نشاط الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية بنسبة 15.1%، تلاه نشاط الإدارة العامة بنسبة 8.4%، ثم نشاط التشييد بنسبة 6.7%. كما ساهم نشاط النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2025 بنسبة 5.1%، والأنشطة العقارية بنسبة 4.1%، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 4.0%، ونشاط التعليم بنسبة 4.0%. وبلغت مساهمة نشاط المعلومات والاتصالات نسبة 3.9%، وأنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي نسبة 2.9%، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية نسبة 2.2%، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام نسبة 1.7%.

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2025

(بالأسعار الثابتة)

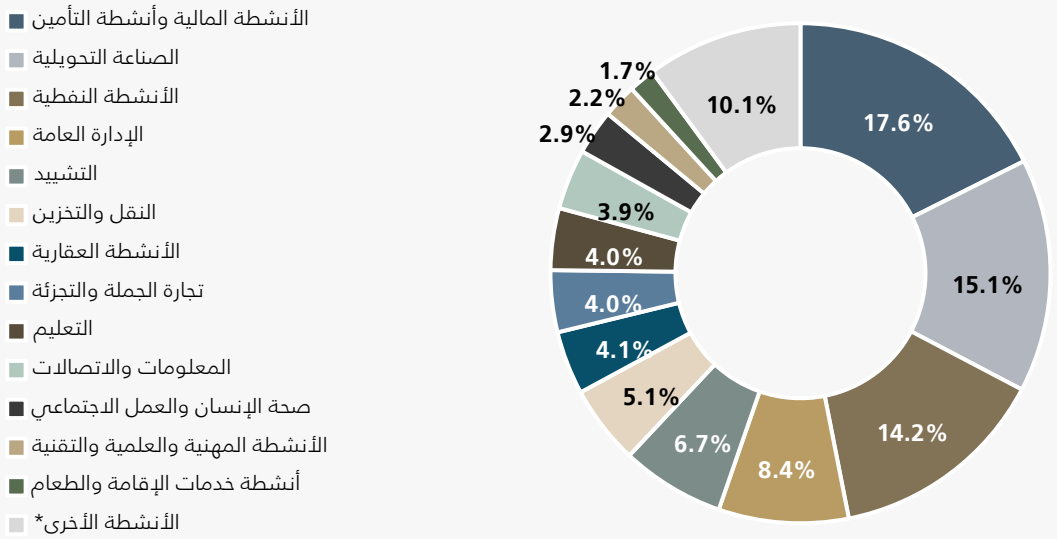

** يشمل الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، وإمدادات الكهرباء والغاز، وإمدادات المياه وإدارة النفايات ومعالجتها، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، والفنون والترفيه والتسلية ، وأنشطة الأسر باعتبارها جهة مشغله، وصافي الضرائب على المنتجات، والأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر، وأنشطة الخدمات الأخرى.*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

النمو السنوي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بالأسعار الثابتة خلال العام 2025

(على أساس سنوي)

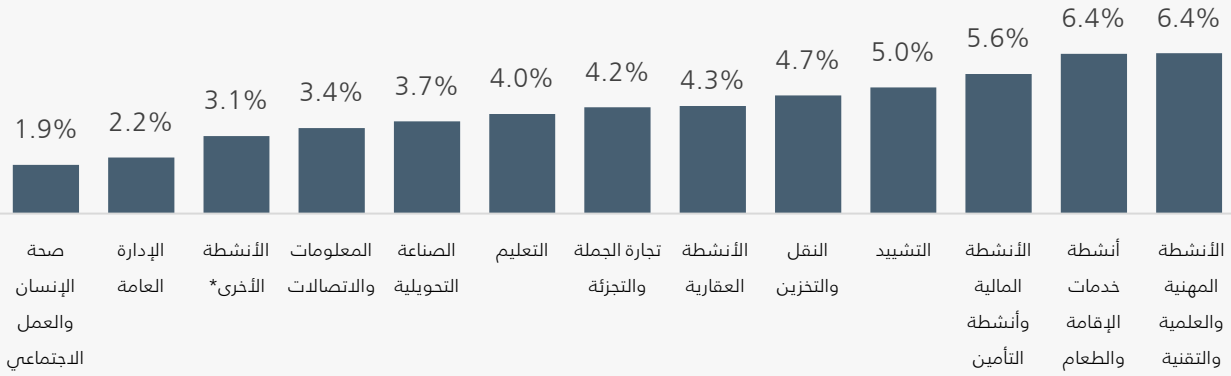

** يشمل الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، وإمدادات الكهرباء والغاز، وإمدادات المياه وإدارة النفايات ومعالجتها، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، والفنون والترفيه والتسلية ، وأنشطة الأسر باعتبارها جهة مشغله، وصافي الضرائب على المنتجات، والأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر، وأنشطة الخدمات الأخرى.*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى بحسب النشاط الاقتصادى بالأسعار الثابتة (على أساس سنوى)

السنة	2024	2025				
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	السنوي
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	5.0%	7.4%	2.2%	5.0%	7.6%	5.6%
الصناعة التحويلية	4.5%	-0.4%	1.0%	3.9%	9.6%	3.7%
الإدارة العامة	2.4%	1.0%	1.7%	2.4%	3.8%	2.2%
التشييد	3.3%	5.4%	2.7%	4.4%	7.3%	5.0%
النقل والتخزين	6.8%	1.9%	2.6%	4.4%	8.9%	4.7%
التعليم	2.7%	2.5%	2.9%	4.8%	6.0%	4.0%
الأنشطة العقارية	1.0%	2.5%	4.7%	5.4%	4.5%	4.3%
تجارة الجملة والتجزئة	2.8%	2.0%	6.7%	3.3%	4.9%	4.2%
المعلومات والاتصالات	13.3%	1.4%	3.6%	2.1%	6.6%	3.4%
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	1.2%	-1.4%	2.0%	0.6%	6.1%	1.9%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	9.5%	2.2%	12.0%	1.0%	10.2%	6.4%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	5.9%	10.3%	4.6%	1.5%	8.6%	6.4%
الناتج المحلي الإجمالي	**2.9%**	**2.7%**	**2.5%**	**4.0%**	**4.6%**	**3.5%**
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	4.0%	2.2%	3.5%	3.1%	7.4%	4.1%
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	-3.3%	5.3%	-2.6%	9.3%	-12.3%	-0.3%

وفقاً للتقديرات الأولية، حققت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 3.5% بالأسعار الثابتة خلال العام 2025 على أساس سنوي. وفيما يلي ملخص لأداء أبرز الأنشطة الاقتصادية:

الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية

حققت الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية نمواً بنسبة 6.4%، مدعوماً بالأداء الجيد لأنشطته الفرعية والمتمثلة في أنشطة المكاتب الرئيسية والأنشطة الاستشارية في مجال الإدارة، وكذلك الأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، إضافة لنشاط أبحاث الإعلان والسوق، وغيرها من الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية الأخرى.

أنشطة خدمات الإقامة والطعام

سجلت أنشطة خدمات الإقامة والطعام نمواً بنسبة 6.4% خلال العام 2025 على أساس سنوي. ووفقاً لنتائج المسح السياحي 2025 والذي أجرته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع هيئة البحرين للسياحة والمعارض، ارتفع عدد زوار المبيت بنسبة 10.9% ليصل إلى 7.3 مليون زائر، وسجل عدد الليالي السياحية نمواً بنسبة 5.2% ليبلغ 20.2 مليون ليلة سياحية. كما ارتفع متوسط الإنفاق اليومي للزائر بنسبة 5.0% ليبلغ 72.6 دينار بحريني وزاد إجمالي إيرادات السياحة الوافدة بنسبة 7.2% ليصل إلى 2.03 مليار دينار بحريني.

الأنشطة المالية وأنشطة التأمين

سجلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 5.6% خلال العام 2025 على أساس سنوي، مدفوعةً بالأداء الإيجابي لعدة مؤشرات مساندة منها ارتفاع القيمة الإجمالية للمعاملات عبر نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) بنسبة 12.7% على أساس سنوي، لتصل إلى 37.5 مليار دينار بحريني، وارتفاع القيمة الإجمالية للودائع من غير المصارف بنسبة 6.1%، وزيادة القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من مصارف قطاع التجزئة زيادة بلغت نسبتها 5.3%. بالإضافة، سجلت القيمة الإجمالية للميزانية الموحدة للجهاز المصرفي نمواً بلغت نسبته 2.7% على أساس سنوي.

التشييد

حقق نشاط التشييد نمواً بنسبة 5.0% خلال العام 2025 على أساس سنوي، مدعوماً بالنمو الملحوظ في المساحة الإجمالية لرخص البناء الصادرة (باستثناء رخص الهدم) بنسبة 76.5% على أساس سنوي، في حين سجل عدد رخص البناء الصادرة نمواً بلغ 12.9% على أساس سنوي. ويعزى النمو الملحوظ في المساحة الإجمالية لرخص البناء إلى ازدياد أعداد المشاريع السكنية خلال الفترة.

النقل والتخزين

سجل نشاط النقل والتخزين نمواً بنسبة 4.7% خلال العام 2025، مدفوعاً بارتفاع عدد المسافرين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 7.3%، وعبر جسر الملك فهد بنسبة 2.0% على أساس سنوي. وفي المقابل، سجل إجمالي عدد الحاويات المستوردة نمواً طفيفاً بنسبة 0.5%، بما يعكس استقرار وتيرة النشاط في قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

الأنشطة العقارية

حققت الأنشطة العقارية نمواً بنسبة 4.3% بالأسعار الثابتة خلال العام 2025، حيث ارتفع عدد المعاملات العقارية لتصل إلى 10,916 معاملة بنمو بنسبة 14.8%، فيما تجاوزت قيمة التداولات العقارية 1.6 مليار دينار بحريني، بزيادة قدرها 5.9% على أساس سنوي، ليعكس ذلك النمو الملحوظ في السوق العقاري.

نشاط تجارة الجملة والتجزئة

سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة نمواً سنوياً بنسبة 4.2% خلال العام 2025. ودعم هذا النمو زيادة قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 10.4%، لتصل إلى 5.15 مليار دينار بحريني، وارتفاع عدد زوار المجمعات التجارية بنسبة 26.0%. كما شهد عدد السجلات التجارية النشطة للشركات زيادة بنسبة 6.9% على أساس سنوي.

الصناعة التحويلية

شهد نشاط الصناعة التحويلية نمواً سنوياً بنسبة 3.7% في العام 2025، مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ في إنتاج شركة بابكو للتكرير بنسبة 14.3%. من جانب آخر، حققت شركة ألبا ارتفاعاً طفيفاً في مستوى الإنتاج بنسبة 0.1%، بينما انخفض إنتاج شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات بنسبة 1.5% على أساس سنوي.

المعلومات والاتصالات

سجل نشاط المعلومات والاتصالات نمواً بنسبة 3.4% خلال العام 2025 على أساس سنوي. ووفقاً للتقرير السنوي للإحصائيات الأولية الصادر عن هيئة تنظيم الاتصالات، ارتفع عدد مشتركي الهواتف المحمولة ليصل إلى 2.32 مليون مشترك بنهاية العام 2025، كما بلغ إجمالي اشتراكات خدمات النطاق العريض (برودباند) 2.44 مليون مشترك، لتسجل نسبة انتشار هذه الخدمات 153.3% من إجمالي السكان.

الأنشطة النفطية

بلغت نسبة مساهمة الأنشطة النفطية 14.2% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام 2025، والتي سجلت تراجعاً بنسبة 0.3% على أساس سنوي لتبلغ 2,225.8 مليون دينار بحريني.

وبالأسعار الجارية، سجلت الأنشطة النفطية تراجعاً بنسبة 5.7%، إذ بلغت 2,362.1 مليون دينار بحريني، نتيجة تراجع أسعار النفط عالمياً حيث سجل معدل سعر برميل خام برنت انخفاضاً بنسبة 14.2% ليبلغ 69.1 دولار أمريكي خلال العام 2025، بعد أن بلغ حوالي 80.5 دولار أمريكي خلال العام 2024.

معدل إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام

(ألف برميل يومياً)

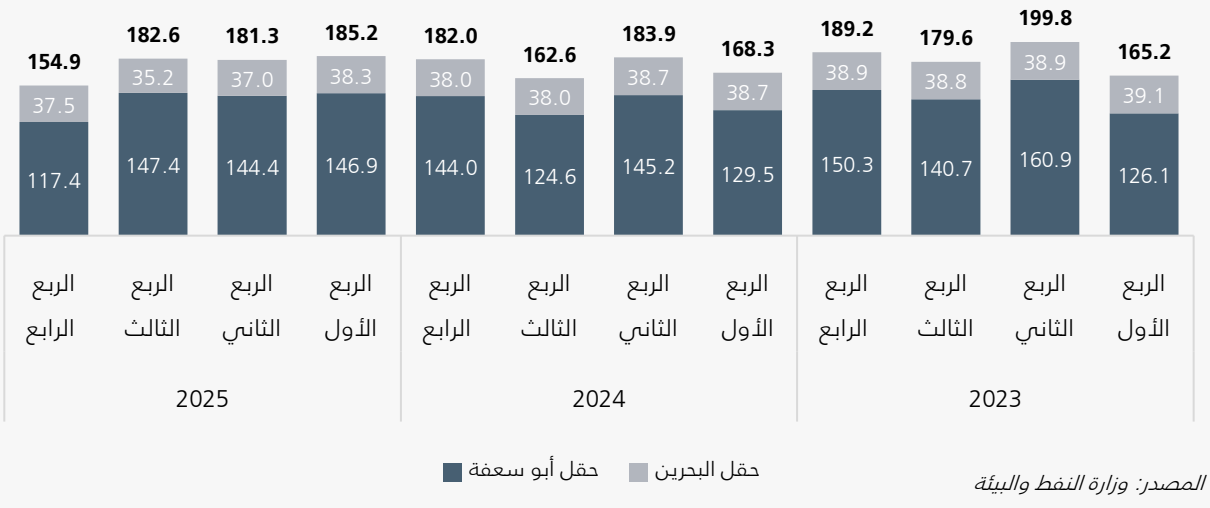

المصدر: وزارة النفط والبيئة

خلال العام 2025، بلغ إجمالي إنتاج النفط من حقلي أبو سعفة والبحرين 64.2 مليون برميل، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 0.7% على أساس سنوي، حيث ارتفع متوسط الإنتاج اليومي من حقل أبو سعفة بنسبة 2.3% على أساس سنوي، ليبلغ 139,011 برميل يومياً، بينما انخفض متوسط الإنتاج اليومي من حقل البحرين البري بنسبة 3.6% على أساس سنوي، بمتوسط 37,007 برميل يومياً.

مؤشر أسعار المستهلك

وفقاً للبيانات الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، شهد مؤشر أسعار المستهلك في مملكة البحرين استقراراً نسبياً خلال العام 2025، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.1% على أساس سنوي، أما خلال الربع الرابع من العام ذاته فسجل المؤشر ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.6% على أساس سنوي.

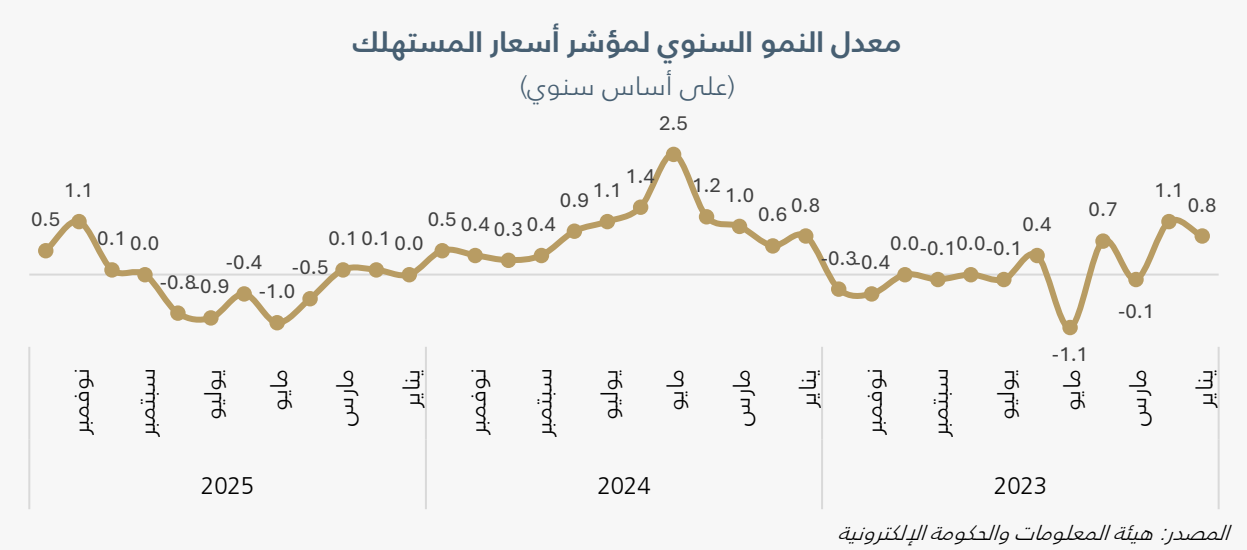

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

خلال العام 2025، دخل التضخم العالمي مرحلة استقرار في الاقتصادات الكبرى. وقد عكست معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي زيادات معتدلة في الأسعار. وقد سجل مؤشر أسعار المستهلك في المملكة المتحدة 3.4%، في حين سجلت الولايات المتحدة معدلًا أقل بلغ 2.7%، بينما بلغ معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي 2.3%.

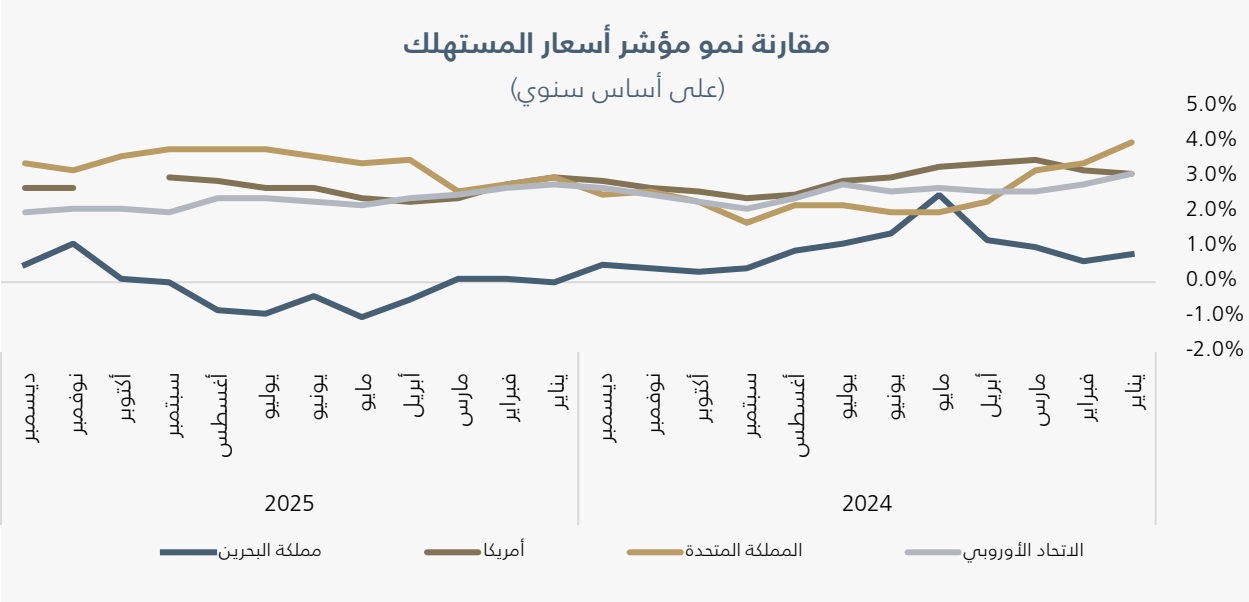

كما أظهرت معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي تباينًا ملحوظًا خلال العام 2025. حيث سجلت الكويت أعلى معدل تضخم حيث بلغ مؤشر أسعار المستهلك 2.4%. تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 1.9%، بينما سجلت الإمارات العربية المتحدة متوسط معدل تضخم بلغ 1.3%، وبلغ معدل التضخم في سلطنة عمان 1.0%، في حين سجلت دولة قطر معدل تضخم بواقع 0.5%.

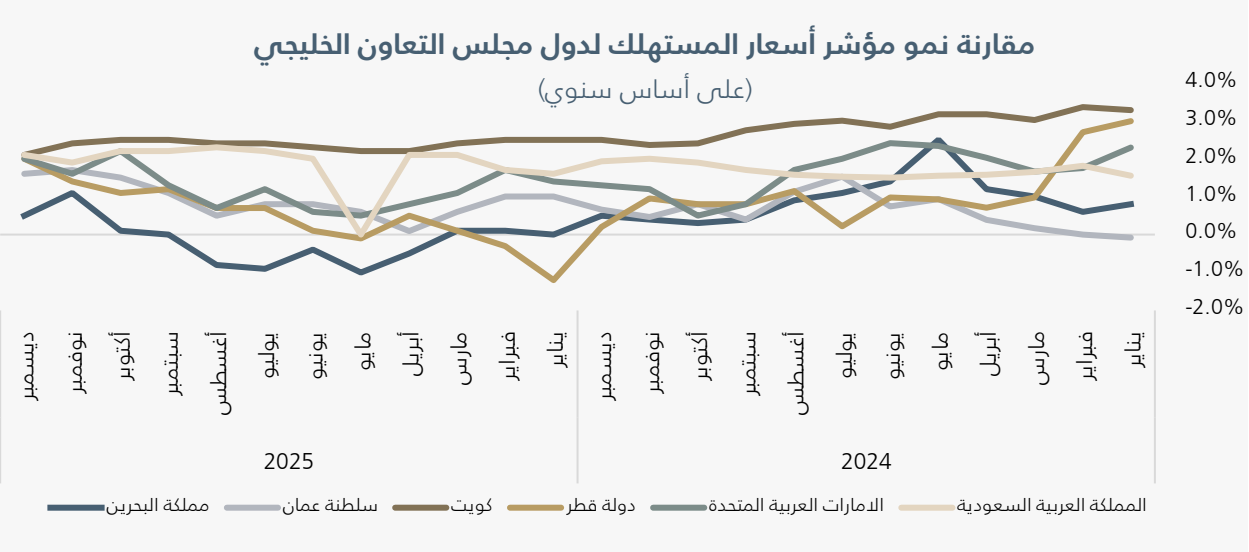

مؤشر أسعار المنتج

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج انخفاضاً بنسبة 4.7% على أساس سنوي خلال العام 2025. ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 12.7%، نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالمياً في العام 2025. كما انخفضت أسعار نشاط الصناعة التحويلية بنسبة 2.7%، متأثرة بتراجع أسعار صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 7.8%.

في المقابل، سجل نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.6%. بينما استقرت أسعار أنشطة إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها مقارنة بالعام الماضي.

معدل النمو السنوي لمؤشر أسعار المنتج

(على أساس سنوي)

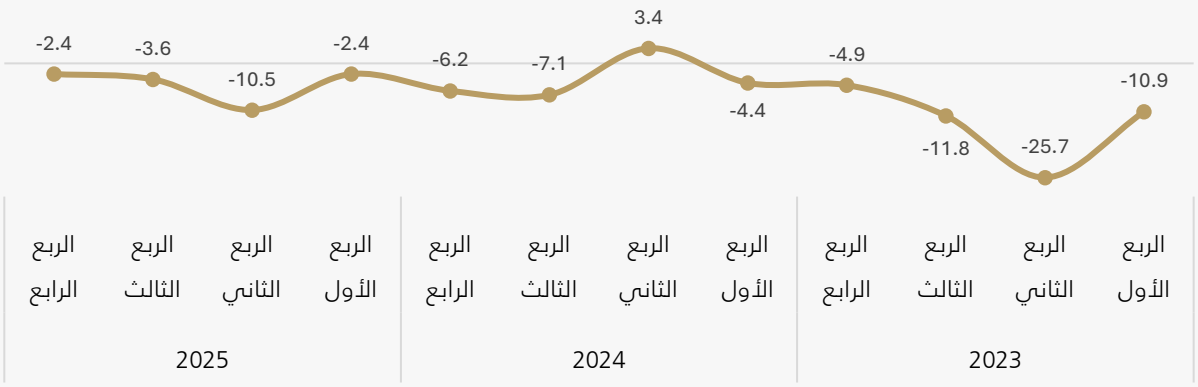

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المشاريع التنموية

من مطلع الربع الرابع من العام 2025، شهدت مملكة البحرين الإعلان عن حزمة من المشاريع التنموية والاستثمارية في عددٍ من القطاعات الاقتصادية الحيوية، شملت الخدمات المالية، والصناعة التحويلية، والسياحة، والاتصالات وتقنية المعلومات، بما يعكس استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية، من خلال إطلاق مبادرات جديدة، والتوسع في المشاريع القائمة، وتفعيل شراكات استثمارية استراتيجية.

قطاع الخدمات المالية

سجل قطاع الخدمات المالية زخماً ملحوظاً مع تسارع التحول الرقمي واتساع نطاق الخدمات المصرفية والاستثمارية. حيث أعلنت بورصة البحرين عن خطة تطوير أسواق رأس المال (2026-2028) والتي تهدف إلى تنويع المنتجات والخدمات في السوق، وتعميق مستويات السيولة، وتسهيل العمليات في السوق. وفي مجال التكنولوجيا المالية، أعلنت شركة Beyon Money Business عن إبرام شراكة استراتيجية مع شركة بت أويسيس البحرين، بهدف تعزيز التكامل بين قطاعي التقنية المالية والأصول الرقمية على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتستهدف هذه الشراكة تطوير حلول مبتكرة تشمل توفير محافظ رقمية مغلقة، ودعم المحافظ متعددة العملات، إلى جانب تسهيل عمليات التمويل للمعاملات النقدية والمعاملات المرتبطة بالأصول الرقمية.

قطاع الصناعة التحويلية

واصل قطاع الصناعة التحويلية جذب الاستثمارات التوسعية التي تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وتعزيز موقع مملكة البحرين كمركز صناعي إقليمي. وفي هذا الإطار، وقّعت وزارة الصناعة والتجارة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إعلاناً مشتركاً لإنشاء مركز تميز إقليمي لإنتاج الأطراف الصناعية وإعادة التأهيل في مملكة البحرين، مما يؤكد التزام المملكة بتطوير الصناعات المتقدمة ذات القيمة المضافة العالية، وترسيخ مكانتها كمركز إقليمي رائد في الصناعات التخصصية والتقنيات الطبية المتقدمة.

كما أعلنت وزارة الصناعة والتجارة عن مشروع HQ Industrial بالشراكة مع صندوق الأمل، والذي يوفر بنية تحتية صناعية متكاملة على مساحة تتجاوز 53 ألف قدم مربع في مدينة سلمان الصناعية، ليُعد أكبر مساحة عمل صناعية مشتركة في المملكة وأول حاضنة صناعية متخصصة في مجال التصنيع. ويقدم المشروع منظومة متكاملة لدعم الصناعات الناشئة، من خلال توفير مساحات تصنيع، ومرافق تشغيلية، وخدمات داعمة، إلى جانب مساحات للتطوير والابتكار، بما يسهم في تعزيز تنافسية القطاع الصناعي.

قطاع السياحة

شهد قطاع السياحة إطلاق مشاريع وشراكات تستهدف تطوير الوجهات الترفيهية والتجارية وتعزيز جاذبية مملكة البحرين كوجهة سياحية متكاملة. وفي هذا الإطار، أعلنت شركة بحرين مارينا للتطوير عن توقيع شراكة استراتيجية مع مجموعة ناد القابضة لتطوير مرافق التجزئة والمطاعم في "مارينا ووك" ضمن مشروع بحرين مارينا في الواجهة الشرقية للعاصمة المنامة، بما يسهم في الارتقاء بتجربة الزوار وتعزيز الخدمات الترفيهية والتجارية.

كما تم الإعلان عن إطلاق Terminal 4 by Beyon في مركز البحرين العالمي للمعارض، كوجهة ترفيهية داخلية جديدة بطاقة استيعابية تقارب 3,500 زائر، من خلال تحويل القاعة الرابعة إلى مساحة مخصصة للفعاليات. ويستهدف المشروع استضافة الحفلات العالمية والعروض الفنية والمسرحية، بما يعزز البنية التحتية لقطاع الفعاليات ويدعم استقطاب المزيد من الفعاليات على مدار العام.

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

شهد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إطلاق مشاريع نوعية تعزز البنية التحتية الرقمية وتدعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي، إلى جانب تعزيز السيادة الرقمية. ففي هذا السياق، أعلنت شركة Beyon Solutions عن شراكة استراتيجية مع شركة Oracle لتقديم خدمات الحوسبة السحابية السيادية في مملكة البحرين، عبر منطقة سحابية مخصصة ضمن Oracle Cloud Infrastructure، بما يتيح تشغيل منطقة سحابية متكاملة داخل مراكز البيانات المحلية، ويمكّن الوصول إلى أكثر من 150 خدمة سحابية، ويعزز متطلبات سيادة البيانات ومستويات الأمن السيبراني.

وفي السياق ذاته، أعلنت شركة Batelco by Beyon عن شراكة استراتيجية مع شركة قريب ديتا سنترس لإطلاق أول مركز بيانات طرفي (Edge Data Center) في مملكة البحرين ضمن منشأة Beyon Data Oasis في جنوب المملكة. ويهدف المشروع إلى تقديم خدمات استضافة سيادية ذات زمن استجابة منخفض، مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وموجهة للشركات ومزودي الخدمات السحابية والمنصات الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي. كما يوفر المركز بنية تحتية قابلة للتوسع على مساحة تقارب 6,000 متر مربع، بما يعزز مكانة المملكة كمركز إقليمي رائد في مجال البنية التحتية الرقمية والخدمات السحابية.

مشاريع برنامج التنمية الخليجي

شهدت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً حيث تمت ترسية مشاريع بقيمة تزيد عن 83 مليون دولار أمريكي خلال العام 2025. ومن أبرز هذه المشاريع تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع الطرق المؤدية إلى مدينة سلمان، بما يشمل توسعة طريق البديع من دوار القدم إلى طريق الجنبية، كما تمت ترسية عقود لتنفيذ تقاطع شارع الشيخ عيسى بن سلمان مع شارع الشيخ زايد الشمالي (تقاطع بو قوه) الذي يربط بين منطقتي بو قوه وسلماباد. وبناءً على ذلك، بلغ إجمالي قيمة المشاريع التي تم ترسيتها منذ انطلاق البرنامج نحو 6.5 مليار دولار أمريكي، مسجلة زيادة بنسبة 1.3% مقارنة بالربع الرابع من العام 2024.

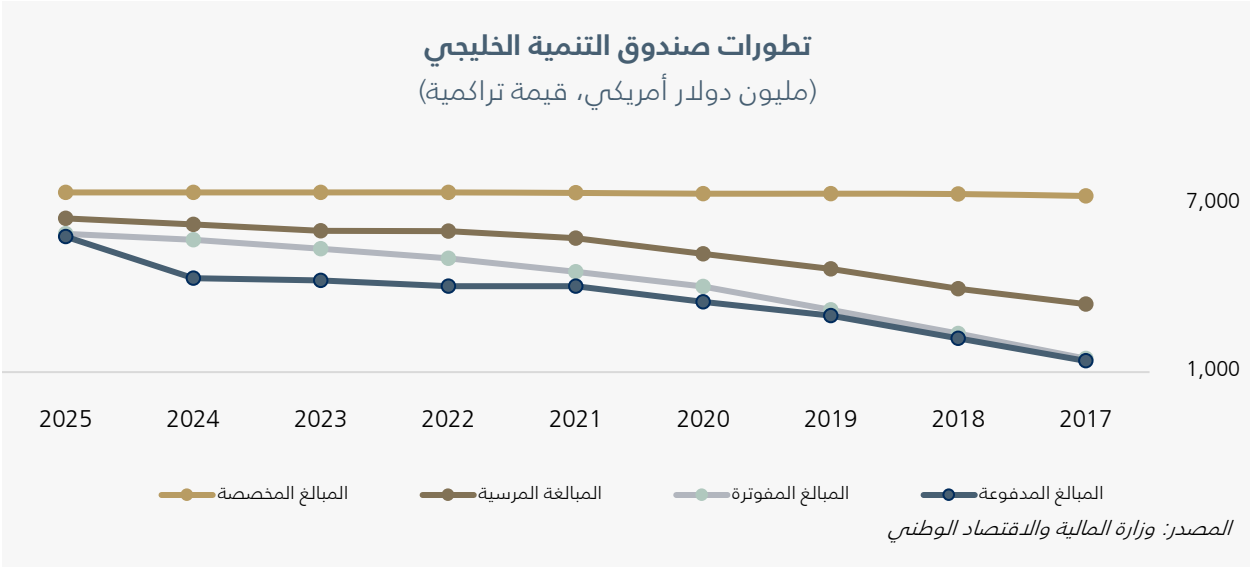

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الحساب الجاري

وفقاً للبيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، سجل الحساب الجاري فائضاً بلغ 1,061.1 مليون دينار بحريني خلال العام 2025، مسجّلاً زيادة بنسبة 23.7% مقارنة بالفائض المسجل العام 2024، والذي بلغ 858.0 مليون دينار بحريني. وعليه، بلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 5.8% للعام 2025.

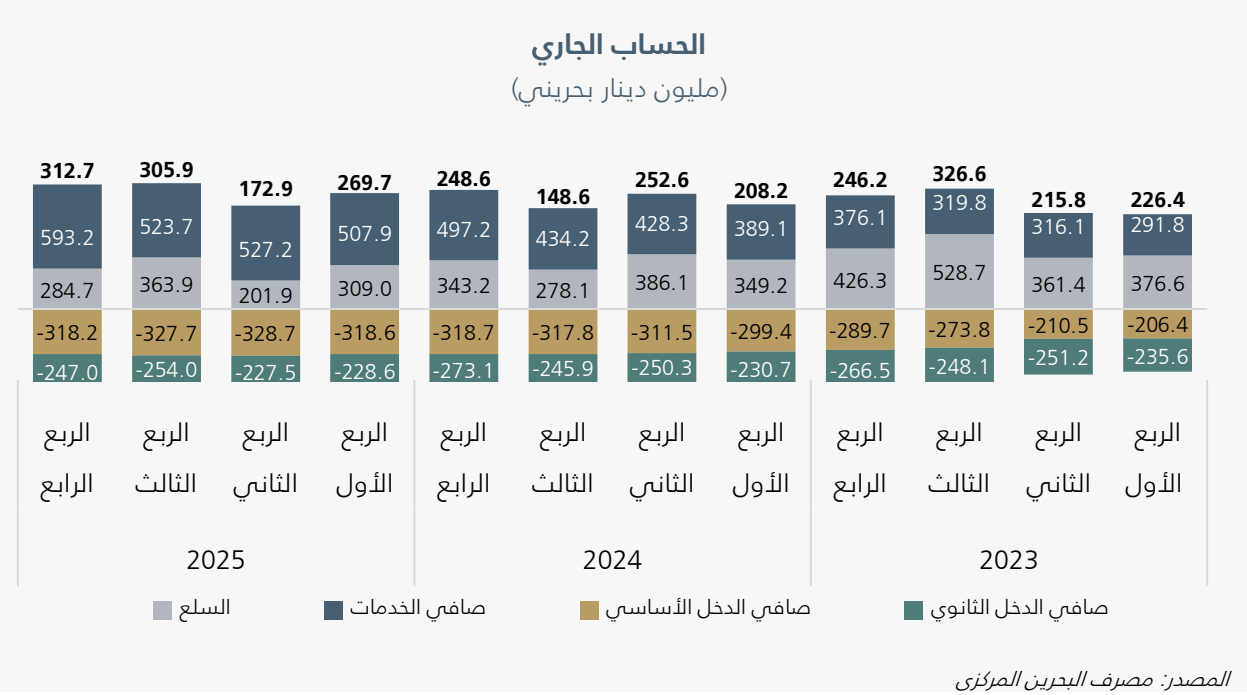

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات بنسبة 1.8% على أساس سنوي في العام 2025، لتصل إلى 9,291.7 مليون دينار بحريني، ويُعزى هذا الارتفاع إلى نمو قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 5.4% لتبلغ 4,930.3 مليون دينار بحريني. وفي المقابل، تراجعت قيمة الصادرات النفطية بنسبة 2.0% لتصل إلى 4,361.4 مليون دينار بحريني.

وفقاً لإحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بلغت قيمة الصادرات غير النفطية وطنية المنشأ نحو 4,120.7 مليون دينار بحريني خلال العام 2025، محققةً نمواً سنوياً بنسبة 6.7%. وفي المقابل، بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها نحو 809.6 مليون دينار بحريني، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 1.1% مقارنة بالعام 2024.

وفيما يتعلق بالسلع المصدرة، واصلت المعادن الأساسية والمنتجات المعدنية الأساسية تصدر قائمة الصادرات وطنية المنشأ من مملكة البحرين خلال العام 2025، حيث شكّلت ما نسبته 59.6% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ، تلتها المنتجات المعدنية بنسبة 15.1%، ثم المواد الكيميائية بنسبة 7.1%.

حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كشريك تجاري رئيسي، حيث استوردت 23.4% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 9.7%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 9.5%، فيما جاءت مملكة هولندا ودولة قطر بنسبة 4.7% و4.0%، على التوالي.

أبرز الشركاء التجاريين من حيث الصادرات غير النفطية (وطنية المنشأ)

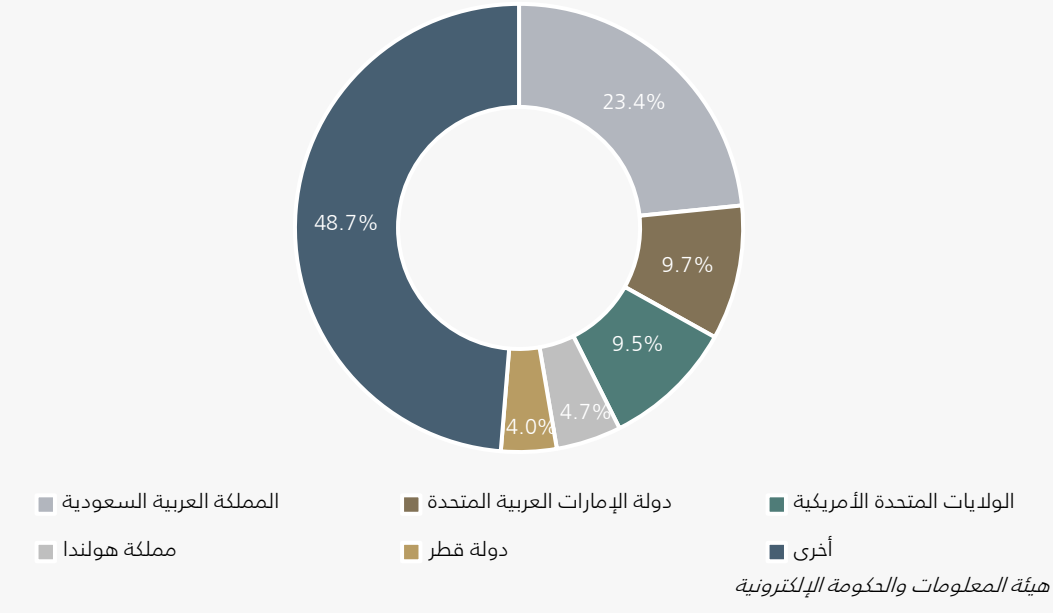

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وعلى صعيد الواردات، ارتفعت الواردات غير النفطية بنسبة 5.4% على أساس سنوي خلال العام 2025، لتصل إلى 6,185.5 مليون دينار بحريني. حيث شكّلت المعدات الميكانيكية والكهربائية الفئة الأكبر من الواردات، بنسبة 21.4% من إجمالي الواردات، تلتها المنتجات الكيميائية بنسبة 15.9%، ثم المنتجات المعدنية بنسبة 12.5%.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين للواردات غير النفطية، احتلت جمهورية الصين الشعبية المرتبة الأولى كأكبر مصدر للواردات إلى مملكة البحرين، بنسبة 14.3% من الإجمالي، تلتها أستراليا بنسبة 9.4%، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 8.7%. فيما بلغت حصة جمهورية البرازيل الاتحادية بنسبة 7.1% والولايات المتحدة الأمريكية 6.2% من إجمالي الواردات.

أبرز الشركاء التجاريين من حيث الواردات غير النفطية

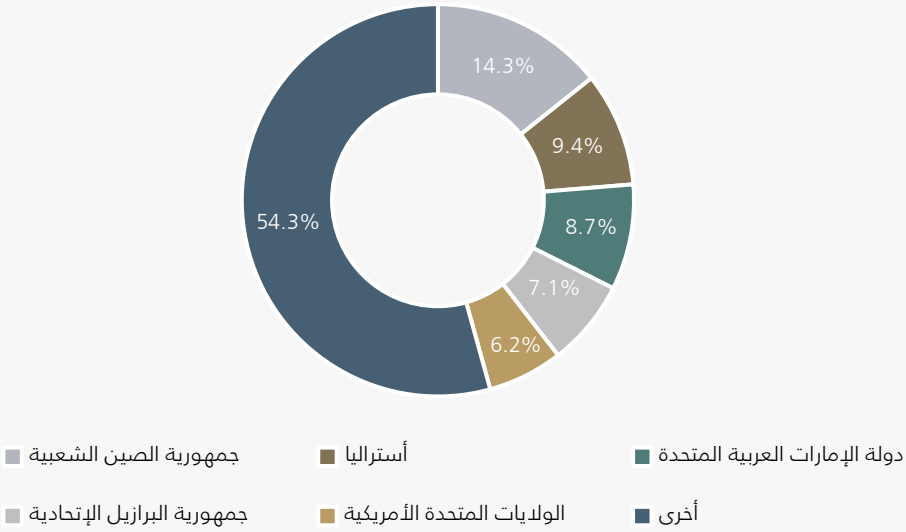

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وفيما يخص مكونات الحساب الجاري الأخرى، ارتفعت قيمة صافي الصادرات الخدمية بنسبة 23.1% على أساس سنوي لتصل إلى 2,152.0 مليون دينار بحريني خلال العام 2025. كما سجل صافي الدخل الأساسي نمواً سنوياً بنسبة 3.7% ليبلغ 1,293.2 مليون دينار بحريني. في المقابل، انخفضت تحويلات العاملين للخارج بنسبة 4.3% لتصل إلى 957.1 مليون دينار بحريني.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفقاً لإحصاءات مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شكّلت هذه المؤسسات ما نسبته 93.4% من إجمالي عدد المؤسسات في مملكة البحرين خلال العام 2025، بإجمالي بلغ 85,700 مؤسسة، مسجلةً نمواً بنسبة 5.0% مقارنةً بالعام 2024. وشكلت المؤسسات المملوكة من قبل البحرينيين 75.6% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و34.4% مملوكة من قبل النساء، و27.6% مملوكة من قبل فئة الشباب.

كما أسهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف 47,338 بحرينيا حتى نهاية العام 2025 معززاً دوره في دعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ومن جانب آخر تشكل المشتريات الحكومية إحدى الآليات الفاعلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أطلق مجلس المناقصات والمزايدات في عام 2019 مبادرة مخصصة لتعزيز الطلب المحلي على منتجات وخدمات هذه المؤسسات. وقد أسفرت هذه المبادرة عن نتائج ملموسة حتى نهاية العام 2025، حيث بلغت قيمة الترسيات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو 52.3 مليون دينار بحريني موزعة على 247 ترسية، مما يدعم هذا القطاع ويشكل حافزاً مهماً لنموه وتوسعه.

وفقاً للإحصاءات صادرات البحرين المنشورة، فقد ارتفعت القيمة الإجمالية لصادرات السلع والخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى نحو 112.0 مليون دينار بحريني في العام 2025، مقارنةً بـ 63.9 مليون دينار بحريني في عام 2024، محققةً نمواً ملحوظاً بنسبة 75.3% على أساس سنوي. وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية، تصدّر قطاع الصناعة التحويلية قائمة القطاعات المساهمة في الصادرات، مستحوذاً على 82.5% من إجمالي الصادرات، تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 6.1%، ثم قطاع الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بنسبة 5.7%.

وفيما يتعلق بوجهات التصدير، جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة الأسواق المستوردة من حيث القيمة خلال العام 2025، بصادرات بلغت نحو 24.8 مليون دينار بحريني، تلتها المملكة العربية السعودية بقيمة 22.9 مليون دينار بحريني، ثم جمهورية الهند بقيمة 13.3 مليون دينار بحريني.

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً للنتائج الأولية لمسح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أجرته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مملكة البحرين بنسبة 1.8% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2025، ليصل إلى 17.7 مليار دينار بحريني، مقارنة بـ 17.4 مليار دينار بحريني في الربع الرابع من العام 2024.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر*

(مليار د.ب.)

*تمت مراجعة بيانات الفترة السابقة

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

واصل نشاط الخدمات المالية والتأمين تصدره كأكبر مساهم ضمن إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شكل نحو 65.5% بقيمة 11.6 مليار دينار بحريني في الربع الرابع من العام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 3.8% على أساس سنوي. وجاء نشاط الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الرصيد بنسبة 12.9% وبقيمة بلغت 2.3 مليار دينار بحريني، دون تغيير على أساس سنوي. تلتها الأنشطة المهنية والعلمية والفنية، حيث احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 5.9% من إجمالي الرصيد، وبقيمة بلغت 1.0 مليار دينار بحريني، مسجلة نمواً بنسبة 0.6% على أساس سنوي. فيما جاءت أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء في المرتبة الرابعة بنسبة 4.1% وبقيمة 0.7 مليار دينار بحريني، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 0.6% على أساس سنوي. كما سجلت الأنشطة العقارية مساهمة بلغت 3.3%، بقيمة 0.6 مليار دينار بحريني، مع تراجع طفيف بنسبة 0.7% على أساس سنوي.

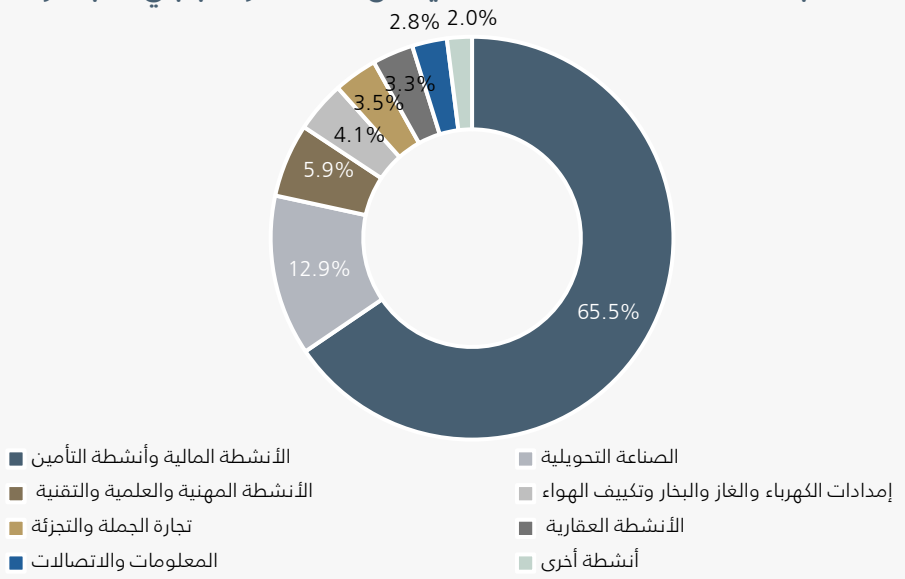

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما من حيث مصادر الاستثمار، فقد حافظت دولة الكويت على موقعها كأكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، باستثمارات بلغت 6.3 مليار دينار بحريني، أي ما يمثل 35.5% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، باستثمارات قدرها 4.0 مليار دينار بحريني، مساهمة بنسبة 22.5% من إجمالي الرصيد، بينما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة، باستثمارات بلغت 1.6 مليار دينار بحريني، أي ما يعادل 9.2% من إجمالي الرصيد.

سوق العمل

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بنهاية العام 2025، ارتفع العدد الإجمالي للبحرينيين المسجلين في القطاعين العام والخاص بنسبة 2.3% على أساس سنوي، ليصل إلى 158,645 بحرينياً. وارتفع عدد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص بنسبة 2.2% على أساس سنوي، ليصل إلى 106,300 بحرينياً، بما يشكل نسبة مساهمة تبلغ 67.0% من إجمالي البحرينيين المسجلين لدى الهيئة، في حين سجل عدد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع العام زيادة سنوية بنسبة بلغت 2.8% ليصل إلى 52,345 بحرينياً. وشكل عدد النساء البحرينيات حوالي 42.7% من إجمالي المسجلين البحرينيين ليبلغ عددهن 67,667. ومن جانب آخر، بلغ عدد العاملين غير البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 477,658 عاملاً، مسجلاً زيادة بنسبة 2.2% على أساس سنوي.

أعداد العاملين البحرينيين المسجلين بحسب القطاع

(ألف بحريني مسجل)

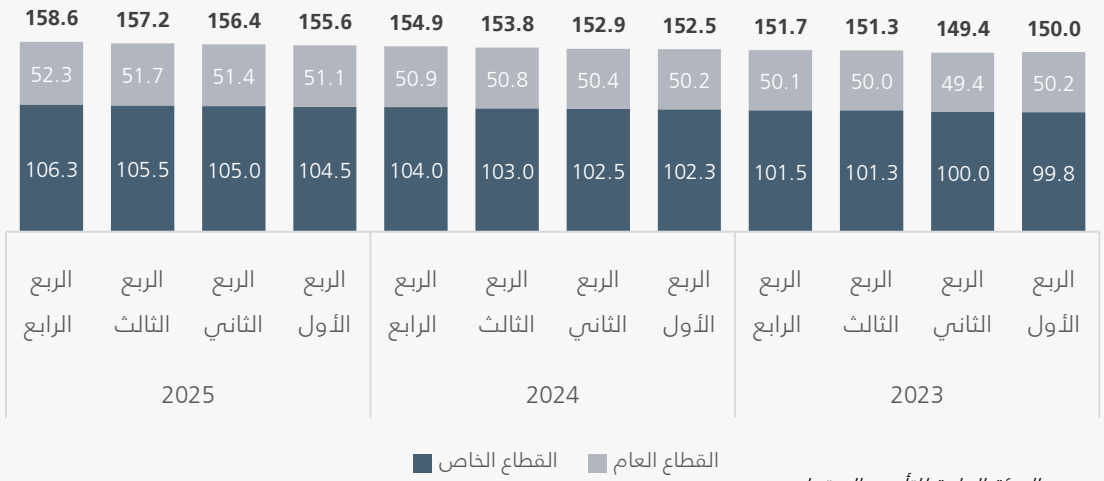

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

أما بالنسبة لمتوسط الأجور، فقد سجل نمواً للعاملين البحرينيين في القطاعين بنسبة 2.4% على أساس سنوي وذلك بنهاية العام 2025 ليبلغ 914 دينار بحريني، مدفوعاً بارتفاع متوسط الأجر الشهري للبحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 4.1% ليصل إلى 888 دينار بحريني. فيما بلغ متوسط الأجور في القطاع العام إلى 968 دينار بحريني منخفضاً بنسبة 0.7% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط الأجر الشهري للعاملين غير البحرينيين بنسبة 1.9% ليصل إلى 264 دينار بحريني.

وفيما يتعلق بوسيط الأجور للعاملين البحرينيين في القطاع الخاص، فقد استقر عند 500 دينار بحريني، بينما انخفض الوسيط الشهري للعاملين البحرينيين في القطاع العام بنسبة 1.6% على أساس سنوي في نهاية العام 2025 ليصل إلى 801 دينار بحريني.

وبحسب الجنس، فقد بلغ وسيط الأجر الشهري في القطاع العام للبحرينيات 816 دينار بحريني، بينما بلغ 785 دينار بحريني للبحرينيين. في المقابل، بلغ وسيط الأجر الشهري في القطاع الخاص 500 دينار بحريني للبحرينيات، بينما بلغ 505 دينار بحريني للبحرينيين.

بناءً على توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بتقديم 3 فرص وظيفية لكل باحث عن عمل مسجل لدى وزارة العمل قبل نهاية العام 2025، تم توظيف 5,078 مواطنًا بحرينيًا بحلول نهاية العام، وذلك من خلال تعزيز التعاون والشراكة مع القطاع الخاص. كما أظهرت مؤشرات سوق العمل للعام 2025، توظيف 26,963 بحريني ما يمثل 108% من الهدف السنوي بتوظيف 25 ألف بحريني سنويًا، فيما بلغ عدد الداخلين الجدد لسوق العمل 9,149 بحريني وهو ما نسبته 114% من الهدف السنوي المتعلق بأن يكون منهم 8,000 بحريني داخلين جدد إلى سوق العمل. وعلى صعيد التدريب، فقد تم إنجاز 150% من الهدف السنوي بتدريب 15 ألف بحريني سنويًا. وعليه بلغ معدل البطالة بنهاية العام 2025 حوالي 5.6% محققاً أقل نسبة منذ العام 2022.

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

%31.7
نمو مؤشر البحرين الإسلامي

%5.3
ارتفـاع إجمالي القــروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة

%18.3
نمــو نســبة إجمالي الودائــع لغير المصارف بالعملات الأجنبية

%118.4
ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

عرض النقد

وفقاً للنشرة الإحصائية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، انخفضت القاعدة النقدية (ن0) بنسبة 6.9% على أساس سنوي، لتبلغ 5.1 مليار دينار بحريني خلال الربع الرابع من العام 2025. في المقابل، ارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) بنسبة 1.7% على أساس سنوي ليصل إلى 2.9 مليار دينار بحريني خلال الفترة ذاتها، في حين بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) 14.4 مليار دينار بحريني، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 3.8% على أساس سنوي. كما بلغ عرض النقد الواسع والودائع الحكومية (ن3) 16.5 مليار دينار بحريني، مسجلاً نمواً بنسبة 2.0% على أساس سنوي.

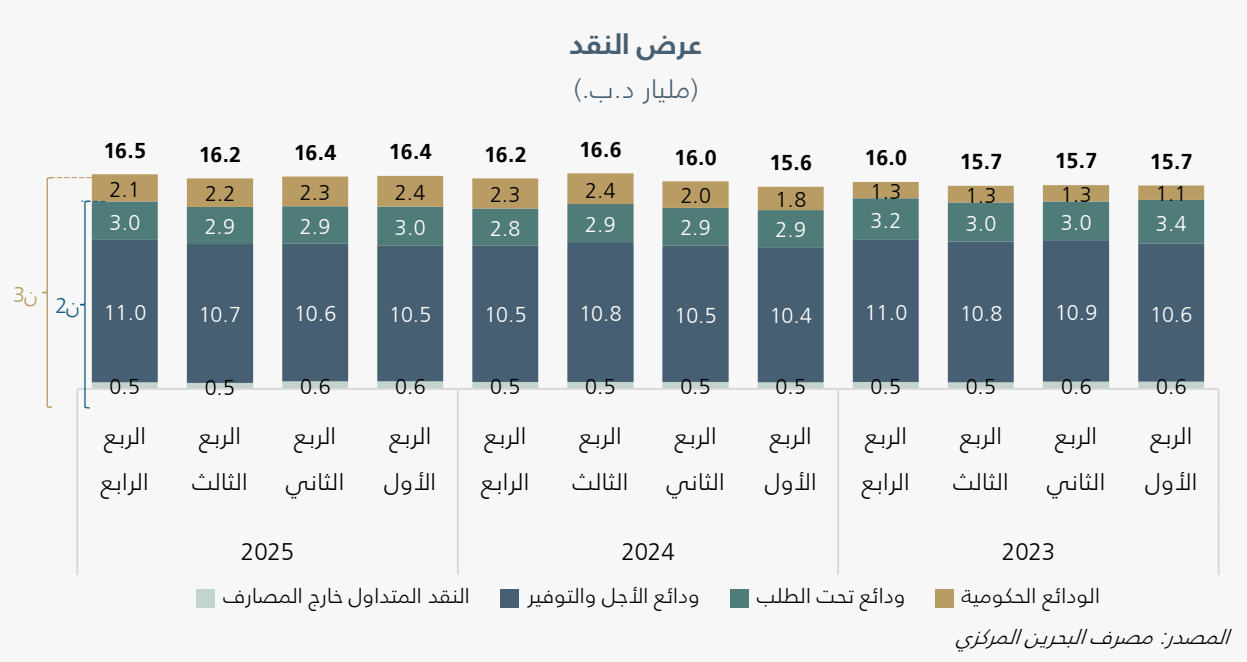

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الائتمان والودائع المصرفية

ارتفع إجمالي القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة خلال الربع الرابع من العام 2025 بنسبة 5.3% على أساس سنوي، ليصل إلى حوالي 13.0 مليار دينار بحريني. واستمرت القروض الشخصية في الاستحواذ على الحصة الأكبر من إجمالي القروض بنسبة 47.7%، مسجلةً نمواً بنسبة 4.0% على أساس سنوي لتبلغ 6.2 مليار دينار بحريني في الربع الرابع من العام 2025، مقارنةً بـ 6.0 مليار دينار بحريني في الربع الرابع من العام 2024. وشكلت القروض العقارية ما يقارب 51.6% من إجمالي القروض الشخصية، بما يعادل نحو 3.2 مليار دينار بحريني. أما القروض المقدمة لقطاع الأعمال، فقد مثلت 40.7% من إجمالي القروض، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 1.2% على أساس سنوي، لتصل إلى 5.3 مليار دينار بحريني.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن البنوك التجارية

(مليار د.ب.)

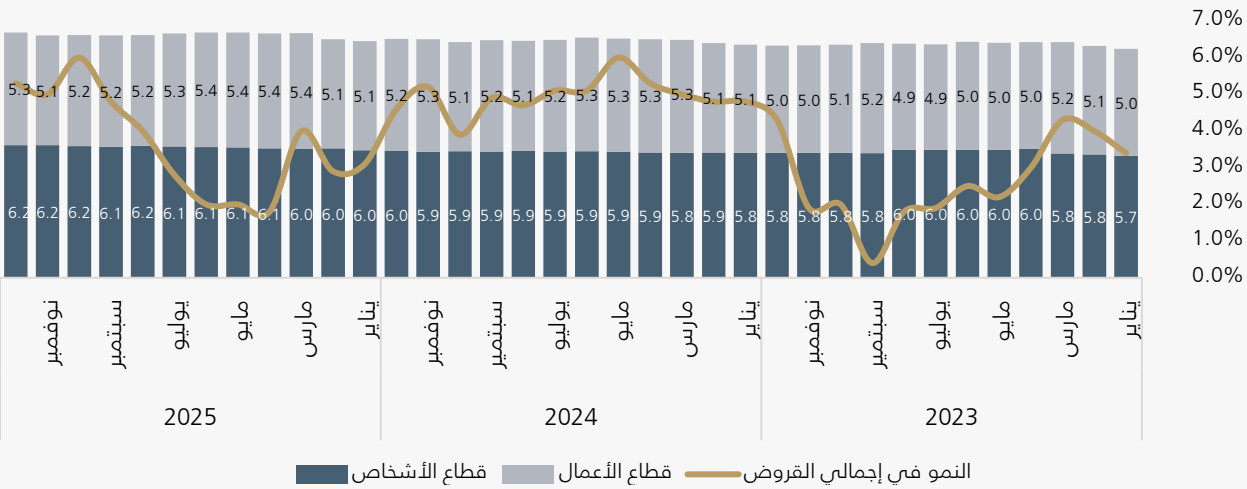

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفع إجمالي قيمة الودائع لغير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية خلال الربع الرابع من العام 2025 بنسبة 6.1% على أساس سنوي، ليبلغ نحو 21.8 مليار دينار بحريني. وشكلت الودائع المحلية 73.5% من إجمالي الودائع لغير المصارف، حيث بلغت قيمتها بالدينار البحريني والعملات الأجنبية نحو 16.0 مليار دينار بحريني، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 2.3% على أساس سنوي. في المقابل، شكلت الودائع الأجنبية 26.5% من إجمالي الودائع لغير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية، مسجلةً نمواً بنسبة 18.3% على أساس سنوي، لتبلغ نحو 5.8 مليار دينار بحريني خلال الربع الرابع من العام 2025.

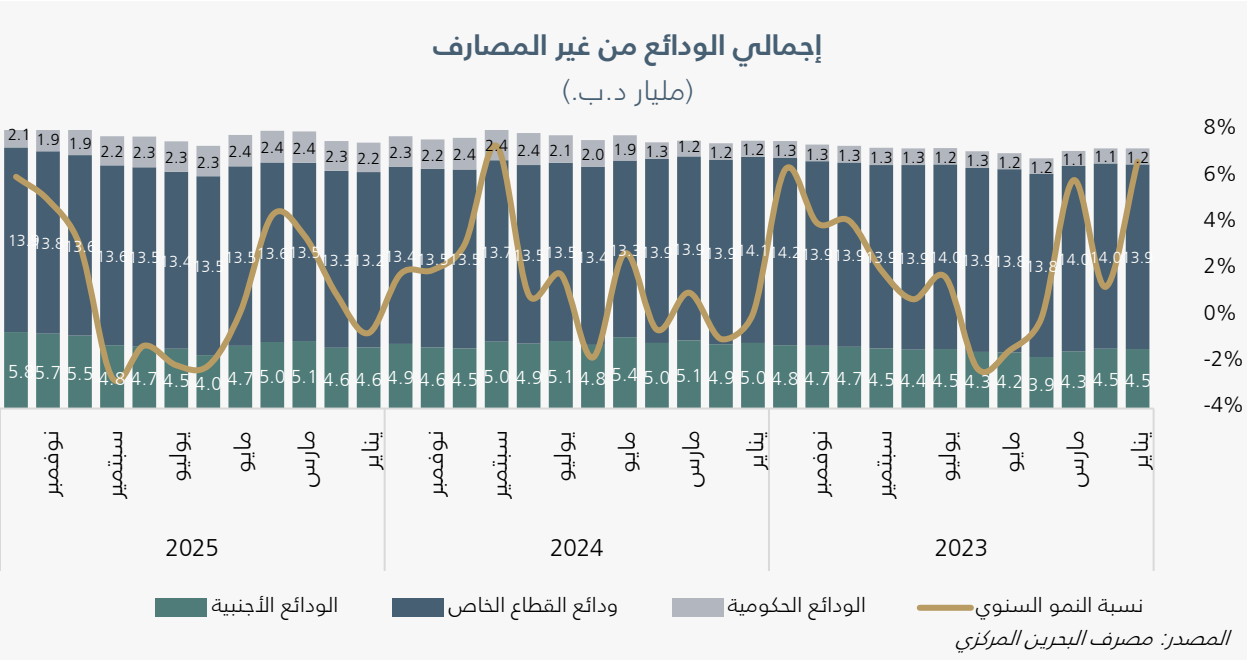

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

وفقاً لنشرة التداول الفصلية لبورصة البحرين للربع الرابع من العام 2025، أغلق مؤشر البحرين العام عند 2,066.54 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 4.1% مقارنة بالربع الرابع من العام 2024 الذي بلغ 1,985.91. من ناحية أخرى، أغلق مؤشر البحرين الإسلامي عند 1,026.93 نقطة مقارنةً بـ 779.85 نقطة في الربع الرابع من العام 2024، مسجلاً زيادة ملحوظة بنسبة 31.7% على أساس سنوي.

بلغت القيمة السوقية لبورصة البحرين نحو 8.0 مليار دينار بحريني في الربع الرابع من العام 2025، مقارنة بـ 7.7 مليار دينار بحريني في الربع الرابع من العام 2024، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 4.4%. واستمر القطاع المالي في الاستحواذ على الحصة الأكبر، حيث شكّل 63.0% من إجمالي القيمة السوقية، يليه قطاع المواد الأساسية بنسبة 19.5%.

سجلت قيمة الأسهم المتداولة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 118.4% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2025 لتصل إلى 97.9 مليون دينار بحريني. كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة من 84.9 مليون سهم إلى 394.4 مليون سهم خلال الربع الرابع من العام 2025، بزيادة سنوية بلغت 364.5%.

مؤشرات بورصة البحرين

(نقطة)

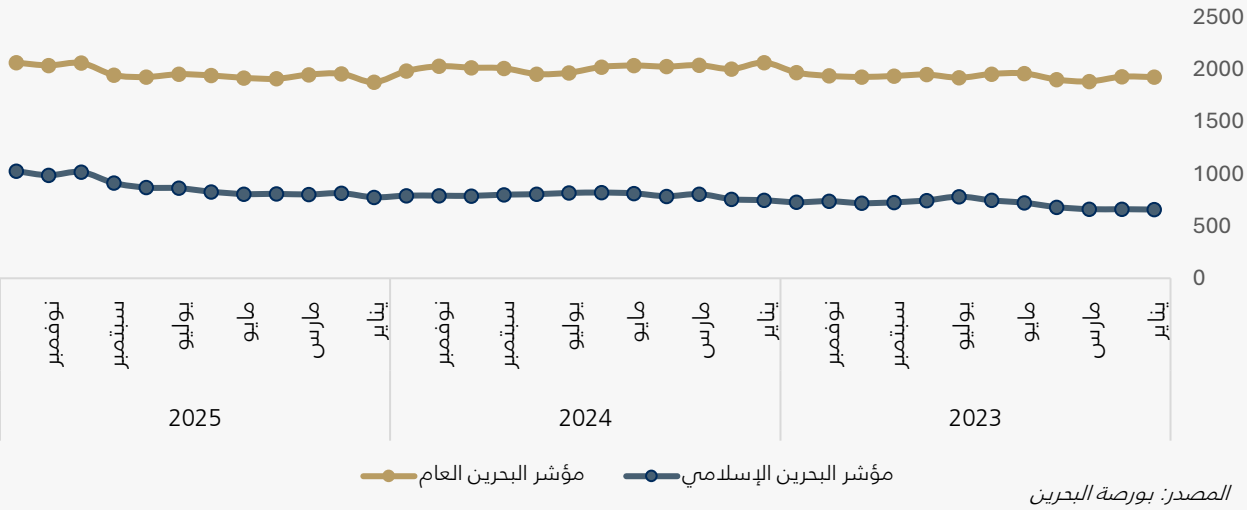

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي

أصدر مصرف البحرين المركزي 23 إصداراً من الصكوك والسندات خلال الربع الرابع من العام 2025 بقيمة إجمالية تقارب 1.44 مليار دينار بحريني. من بين هذه الإصدارات سجّلت أذونات الخزانة رقم (2093) أعلى معدل فائدة خلال الربع الرابع من العام بنسبة 5.25% وبفترة استحقاق تمتد إلى 6 أشهر (182 يوماً). كما حققت صكوك الإجارة والمرابحة رقم (IM/112) أعلى معدل اكتتاب خلال الربع، بنسبة بلغت 338%، ما يعكس قوة الإقبال من المستثمرين والثقة في أدوات الدين الحكومية.

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون د.ب.)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة/ معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	الاكتتاب (%)
01 أكتوبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2089	70	91	5.02	98.703	114
2 أكتوبر 2025	صكوك الإجارة والمرابحة رقم IM/26	50	182	5.20	-	191
8 أكتوبر 2025	صكوك السلم رقم 294	50	91	5.02	-	138
15 أكتوبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2090	70	91	5.00	98.751	135
16 أكتوبر 2025	أذونات الخزانة رقم 133	100	365	5.02	95.168	105
22 أكتوبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2091	70	91	5.03	98.744	101
29 أكتوبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2092	70	91	5.18	98.708	101
30 أكتوبر 2025	صكوك الإجارة والمرابحة IM/36	50	182	5.20	-	152
2 نوفمبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2093	35	182	5.25	97.415	103
5 نوفمبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2094	70	91	5.01	98.749	137
12 نوفمبر 2025	صكوك السلم رقم 295	50	91	5.01	-	183
20 نوفمبر 2025	أذونات الخزانة رقم 134	100	365	4.86	95.319	151
23 نوفمبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2096	35	182	5.01	97.530	193
26 نوفمبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2097	70	91	4.96	98.763	144
3 ديسمبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2098	70	91	4.90	98.776	108
4 ديسمبر 2025	صكوك الإجارة والمرابحة رقم IM/46	50	182	5.01	-	167
10 ديسمبر 2025	صكوك السلم رقم 296	50	91	4.90	-	169
15 ديسمبر 2025	صكوك الإجارة والمرابحة رقم IM/112	30	364	4.86	-	338
17 ديسمبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2099	70	91	4.91	98.773	101
18 ديسمبر 2025	أذونات الخزانة رقم 135	100	365	4.83	95.340	130
21 ديسمبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2100	35	182	5.00	97.534	101
24 ديسمبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2101	70	91	4.84	98.791	177
31 ديسمبر 2025	أذونات الخزانة رقم 2102	70	91	4.84	98.791	143

Source: Central Bank of Bahrain

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

الأولى عالميًا

في تشـريعات التجارة الإلكترونية،
في مؤشر الجاهزية الشبكية 2025
الصادر من معهد بورتولانز

المركز الـ 15 عالميًا

ضمـن المجموعـة (أ) في مؤشـر
نضـج الحكومـة الرقميـة 2025
الصادر من مجموعة البنك الدولي

الثالثة عالمياً

فـي الحوافـز التجارية بمؤشـر بيئة
الأعمال للمبتكرين 2026

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

التنمية البشرية

حققت مملكة البحرين أداءً متقدماً في **مؤشر رأس المال البشري المطور (+)** الصادر عن البنك الدولي، والذي يقيس كفاءة 161 دولة في بناء وتطوير رأس المال البشري عبر ثلاث ركائز أساسية؛ الصحة والتعليم والتوظيف. إذ سجلت المملكة 234 نقطة من أصل 325 متجاوزةً بذلك المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان البالغ 153 نقطة. وقد برزت نقاط القوة بشكل خاص في ركيزة الصحة، حيث حققت المملكة 47 من أصل 50 نقطة، إلى جانب ركيزة التوظيف التي سجلت 128 من أصل 188 نقطة، ما يعكس مستويات أداء مرتفعة في هذين المجالين. كما أشار المؤشر إلى نجاح مملكة البحرين في تهيئة بيئة داعمة لتمكين الأفراد من تحقيق إمكاناتهم، مستندةً إلى منظومة تعليمية قوية وفرص متنوعة لتوظيف المهارات في سوق العمل.

سلّط تقرير البنك الدولي **المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026** الضوء على الأداء القوي والمتواصل لمملكة البحرين في توفير بيئة اقتصادية عادلة للرجال والنساء بالتساوي. ويقيس التقرير مدى مساهمة السياسات الوطنية في تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة، ودعم نمو التوظيف، وتعزيز اندماجها في القطاع الخاص، وذلك عبر 10 محاور موضوعية تُقيّم بدرجات تصل إلى 100، وموزعة ضمن ثلاث ركائز رئيسية: الأطر القانونية، والأطر الداعمة، والتصورات بشأن تنفيذ القوانين. وقد حققت مملكة البحرين أداءً متقدماً على المستوى الإقليمي، لا سيما في محوري الأجور والمعاشات التقاعدية ضمن ركيزة الأطر القانونية (100 و83.25 على التوالي)، إلى جانب محور المعاشات التقاعدية ضمن الأطر الداعمة (75)، وكذلك محوري الأجور والمعاشات التقاعدية ضمن ركيزة التصورات عن تنفيذ القوانين (78.13 و67.63 على التوالي). وتؤكد هذه النتائج التزام المملكة المستمر بتعزيز التوازن بين الجنسين، من خلال تطوير تشريعات شاملة وضمان تنفيذها بكفاءة وفعالية.

البيئة الاقتصادية

في **مؤشر الحرية الاقتصادية 2026** الصادر عن مؤسسة هيريتيج، جاءت مملكة البحرين في المرتبة 57 عالمياً من بين 184 دولة، وهو مؤشر يقيس مدى دعم السياسات والمؤسسات للحرية الاقتصادية عبر أربعة محاور رئيسية تشمل سيادة القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، وانفتاح الأسواق. وقد سجلت المملكة 65.7 نقطة من أصل 100، متجاوزةً بذلك المتوسطين العالمي البالغ 59.9 نقطة والإقليمي البالغ 58.6 نقطة. وحققت البحرين أداءً لافتاً بتصدرها

المركز الأول عالمياً في مؤشري حرية النقد وعبء الضرائب، كما حافظت على مكانة متقدمة إقليمياً، حيث تصدرت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في كلٍ من حرية الاستثمار والحرية المالية، ما يعكس ريادتها الإقليمية في هذين المجالين.

في **مؤشر بيئة عمل المبتكرين لعام 2026**، الصادر عن مؤسسة ستارتب بلينك حققت مملكة البحرين المرتبة 44 عالمياً من أصل 125 دولة. ويقيس المؤشر أداء الدول عبر ثلاث ركائز أساسية هي: سهولة ممارسة الأعمال، الحوافز التجارية، والنظرة العامة للسوق. وقد احتلت البحرين المرتبة الثالثة عالمياً في ركيزة (الحوافز التجارية)، والأولى خليجياً في فئة (التنقل العالمي والانفتاح)، مما يؤكد قوة بيئة الأعمال فيها ويعزز مكانتها كوجهة جاذبة وصديقة للأعمال للشركات الدولية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في قفزة نوعية تعكس التطور المتسارع، أحرزت مملكة البحرين تقدماً بواقع 20 مرتبة لتحتل المركز 48 عالميًا في **مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي 2025**، الصادر عن أكسفورد إنسايتس. ويقيس المؤشر مدى جاهزية الحكومات لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات العامة. حيث يشتمل التقرير على تقييم 195 دولة في عدة مجالات، منها القدرة على وضع السياسات، والحوكمة، والبنية التحتية، وتبنّي القطاع العام، وجاهزية المؤسسات. وقد حققت المملكة الدرجة الكاملة (100) في 25 مؤشرًا رئيسيًا، من أبرزها مؤشر إطار قابلية التشغيل البيني الحكومي، وسياسة دعم التكنولوجيا الحكومية، والبنية التحتية الرقمية للقطاع العام، والاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، واستخدام معايير الخدمات والتقييمات.

حافظت مملكة البحرين على تصنيفها ضمن الفئة A، محققةً المركز الـ 15 عالمياً في **مؤشر نضج التقنيات الحكومية 2025** الصادر عن البنك الدولي ما يعكس المستوى المتقدم جداً الذي وصلت إليه المملكة في نضج الحكومة الرقمية. ويقدم المؤشر تقييماً شاملاً لمدى فاعلية الحكومات في تبني وتطبيق التقنيات الرقمية لتحديث الخدمات العامة عبر 197 دولة. وقد أظهرت المملكة تقدماً استثنائياً في تقديم خدمات حكومية رقمية كفؤة ومتمحورة حول المستخدم، حيث سجلت درجات مرتفعة لافتة بلغت 98.3% في مؤشر مشاركة المواطنين الرقمية، و95.8% في مؤشر تقديم الخدمات العامة.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
مفاهيم اقتصادية	
الحسابات القومية	مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً.
الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنتاج	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث يتم إلغاء أثر التضخم بين السنة الجارية وسنة الأساس (2010).
التضخم	الارتفاع في المستوى العام لمؤشر أسعار المستهلك خلال فترة زمنية محددة.
مؤشر أسعار المستهلك	مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.
مؤشر أسعار المنتج	مؤشر اقتصادي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل إنتاجهم.
القطاعات الاقتصادية	
الأنشطة النفطية	تشمل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الأنشطة غير النفطية	تشمل كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما عدا أنشطة القطاع النفطي.
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	يشمل أنشطة الخدمات المالية بما فيها التأمين وإعادة التأمين وأنشطة تمويل المعاشات التقاعدية. ويشمل أيضاً أنشطة إمساك الأصول على غرار أنشطة الشركات القابضة وأنشطة الائتمانيات والصناديق والكيانات المالية المتشابهة.
تجارة الجملة والتجزئة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع. ويشمل أيضاً إصلاح المركبات والدراجات النارية.
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	يشمل تقديم خدمات الإقامة القصيرة للزوار وغيرهم من مسافرين، وتقديم وجبات كاملة ومشروبات للاستهلاك السريع.
الصناعة التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعة التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية، والمعادن اللافلزية، وصنع الأثاث، وغيرها.
الإدارة العامة	يشمل الأنشطة ذات الطبيعة الحكومية التي تقوم بها الإدارة العامة مثل تنفيذ القوانين وإصدار اللوائح الخاصة بها، وإدارة البرامج القائمة على أساسها، كما يشمل الأنشطة التشريعية والضرائب والدفاع الوطني وللنظام العام والسلامة وخدمات الهجرة والشؤون الخارجية.

المصطلح	التوضيح
النقل والتخزين	يشمل تقديم خدمات نقل الركاب والبضائع عن طريق خطوط الأنابيب، وكذلك النقل البري والبحري والجوي بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة مثل مرافق الموانئ والمرائب ومناولة البضائع وتخزينها وما إلى ذلك. ويدخل أيضاً أنشطة البريد وتوصيل البريد بواسطة مندوبين.
التشييد	يشمل الإنشاءات العامة المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	تشمل الأنشطة التي تتطلب مستوى عالٍ من التدريب، وتهدف إلى توفير المعرفة والمهارات المتخصصة للمستخدمين. ومن بين هذه الأنشطة: الخدمات القانونية والمحاسبية، الاستشارات الإدارية، التصميم المعماري والهندسي، البحث والتطوير العلمي، الإعلان وأبحاث السوق، بالإضافة إلى خدمات مهنية أخرى مثل التصميم.
الأنشطة العقارية	يشمل نشاط مؤجري العقارات ووكلاء العقارات في أي من الأنشطة التالية: بيع وشراء العقارات، تأجير العقارات أو تقديم خدمات أخرى مثل تقييم قيمة العقار أو القيام بدور وكلاء عقد التنفيذ في شراء العقارات.
المعلومات والاتصالات	يشمل إنتاج وتوزيع المعلومات والمنتجات الثقافية وإتاحة وسائل نقل تلك المنتجات وتوزيعها وكذلك نقل وتوزيع البيانات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجهيز البيانات وغيرها من أنشطة خدمات الاتصالات.
التعليم	يشمل أنشطة التعليم في جميع المستويات، لجميع المهن، الشفهية والمكتوبة، وكذلك عن طريق الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصالات. كما يشمل كل من التعليم العام والخاص، والمدارس والأكاديميات العسكرية.
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	يشمل الرعاية الصحية التي يقدمها أطباء مدربون بالمستشفيات وغيرها من المرافق، والرعاية المنزلية مثل أنشطة الرعاية الصحية وأنشطة العمل الاجتماعي دون تدخل من المهنيين في مجال الرعاية الصحية.
معاملات اقتصادية	
ميزان المدفوعات	سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع بقية العالم لفترة زمنية محددة ويتضمن الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
الحساب الجاري	يشمل جميع السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وحساب الدخل الأولي (يتضمن جميع دخل الاستثمار، والاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، وغيرها) وحساب الدخل الثانوي (يتضمن تحويلات العاملين) في ميزان المدفوعات.
الميزان التجاري	الفارق بين قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة، ويكون فائضاً إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزًا في الحالة المعاكسة.
إجمالي الصادرات	تشمل الصادرات وطنية المنشأ وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) من أي جزء من الإقليم الإحصائي.
الصادرات وطنية المنشأ	تشمل صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محلياً بالكامل، أو التي أجرى عليها عمليات صناعية غيرت من شكل وقيمة السلعة.

المصطلح	التوضيح
إعادة التصدير	تشمل الصادرات من السلع الأجنبية التي سبق تسجيلها كواردات.
إجمالي الواردات	الواردات من السلع الأجنبية والسلع المحلية التي يعاد استيرادها.
التجارة الخدمية	الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات المقدمة من خلال الفروع الأجنبية المنشأة في الخارج.
التجارة السلعية	عملية الحصول على السلع المادية وشرائها ونقلها وتخزينها وتحويلها وبيعها، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تشغيل الأصول المادية في هذا السياق.
مسح الاستثمار الأجنبي	أحد أهم المسوح الاقتصادية التي تنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.
عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	عمليات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم والائتمان (الصادرة داخل البحرين أو خارجها).
مفاهيم نقدية	
نقطة أساس	وحدة قياس تستخدم لقياس أسعار الفائدة والنسب المئوية وتساوي 0.01%. مثال، 50 نقطة أساس تساوي 0.5%.
التسهيلات المصرفية	مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي تستطيع مصارف التجزئة الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار البحريني.
الودائع من غير المصارف	تشمل الودائع بالدينار البحريني أو العملات الأجنبية في مصارف قطاع التجزئة، وتتضمن الودائع المحلية من القطاع الحكومي والخاص (ما عدا البنوك) والودائع الأجنبية.
الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي	ميزانية شاملة للنظام المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمصارف الإسلامية)، وذلك باستثناء ميزانية مصرف البحرين المركزي.
أدوات الدين العام	أذونات خزانة وأوراق مالية حكومية يتم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.
أذونات الخزانة	أدوات دين قصيرة الأجل تحدد قيمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لفترات استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة.
سندات التنمية الحكومية	سندات طويلة الأجل تصدر بالدينار البحريني أو بالدولار الأميركي، لفترات استحقاق من 2 إلى 30 سنة. ويتم تحديد سعر الفائدة الثابت من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك السلم	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ثلاثة أشهر. ويتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة القصيرة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ستة أشهر. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة طويلة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. ويتم إصدارها بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
عرض النقد	القيمة الإجمالية للنقد في اقتصاد البلد.

المصطلح	التوضيح
ن0	يصف القاعدة النقدية للاقتصاد (العملات المتداولة + ودائع المصارف في مصرف البحرين المركزي).
ن1	يصف عرض النقد بمفهومه الضيق ويتكون من الأجزاء الأكثر سيولة من المال (العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب).
ن2	يصف عرض النقد بمفهومه الواسع (ن1 + ودائع الأجل والتوفير).
ن3	يصف عرض النقد بمفهومه الأوسع ويتضمن أقل الأجزاء سيولة من المال (ن2 + ودائع الحكومة).
المسح النقدي	يعرض مكونات ن3 من حيث صافي الأصول الأجنبية والأصول المحلية.

| حقوق النشر وإخلاء المسؤولية

يمكن استخدام المواد المذكورة في التقرير بعد طلب الإذن من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- مملكة البحرين، ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة من المختصين والخبراء في هذا الشأن، حيث إن الوزارة غير مسئولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير.

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني –مملكة البحرين- © 2026

| للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني:
EconomicQuarterly@mofne.gov.bh